برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001–2014

أ. تقار عبد الكريم
جامعة أمحمد بوقرة . بومرداس
krimoteguar@yahoo.fr

الملخص:

تلعب السياسة المالية من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام دورا إيجابيا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتبرز هذه الأهمية من خلال مكونات الطلب الكلي الفعال على أساس "الطلب يخلق العرض"، إذ يشير هذا القانون في حالة وجود إقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل وجهاز إنتاجي مرن فإن أي زيادة في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام سوف يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي بما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد فقد بذلت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا جهودا معتبرة من خلال برامج التوسع في الإنفاق العام حققت من ورائها تحسن في معدلات النمو الاقتصادي والحد من معدلات البطالة، إلا أن تلك الجهود المبذولة لم تعط نتائج إيجابيا مقارنة مع حجم المبالغ المالية الضخمة المخصصة لهذه البرامج نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من جهة، وعدم إرفاق هذه البرامج بإصلاحات مماثلة في القطاع الضريبي والبنكي والقانوني لضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، معدل النمو الاقتصادي، الطلب الكلي الفعال ، التشغيل الكامل، الجهاز الانتاجي، النشاط الاقتصادي،

Résumé :

Grâce à une politique d'expansion des dépenses publiques, la politique budgétaire joue un rôle positif dans la réalisation de taux de croissance économique. Cette importance consiste en les composants de la demande globale efficace sur la base de la « **demande crée l'offre** » dans le cas d'une économie fonctionnant en dessous du niveau d'emploi complet et d'un système de production flexible ; cette loi stipule que toute augmentation de la demande global permettra d'activer l'appareil productif ; ceci se répercute positivement sur les taux de croissance économique.

À cet égard, l'Etat Algérien a déployé depuis 2001 des efforts considérables en élaborant des programmes d'expansion des dépenses publiques. Par le biais de ces programmes, une nette amélioration des taux de croissance économique ainsi qu'une nette réduction du chômage ont été enregistrées. Cependant, de tels efforts n'ont pas donné de résultats satisfaisants comparativement aux montants financiers excessifs alloués à ces programmes. Ceci est dû à la faiblisse de l'appareil productif et le manque de souplesse d'une part, et l'absence de réformes dans les secteurs fiscal, bancaire et juridique d'autre part.

Mots clés : Dépenses publiques, taux de croissance économique, demande globale efficace, emploi complet, activité économique, appareil productif.

مقدمة:

شهد الفكر الاقتصادي والفكر المالي على وجه الخصوص تطورا شاملا إبتداء من الثلاثينات من القرن الماضي ببروز الفكر الكينزي الذي يقوم على مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يعرف بآليات السياسة المالية، حيث تستهدف هذه الأخيرة إجراء تغيرات مقصودة ومخططة في مك ونات الموازنة العامة وبنود الضرائب والإنفاق العام من أجل توجيه النشاط الاقتصادي وضبطه وتسييره.

ويؤكد الفكر المالي الكينزي على أن الإنفاق العام يشكل جزء هاما من مكونات الطلب الكلي الفعال (الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري)، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على حج م الإنتاج بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم البطالة، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بإنتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا الشأن شرعت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 نتيجة الإنفراج المالي المتولد من إرتفاع أسعار النفط إلى مستوى 28,5 دولار أي حوالي 59%، وإرتفاع إحتياطي الصرف إلى مستوى 11,9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999 في إتباع سياسة مالية ترتكزا أس اسا على برامج التوسع في الإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من معدلات البطالة التي بلغت في المتوسط خلال الفترة 1995–2000 ما يقارب 28% وهي نسبة جد مرتفعة كان لها الأثر البالغ على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

ولقد تجسدت هذه البرامج التوسعية في الإنفاق العام في كل من برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005 .2009، والبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010 .2014.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي**ما مدى تأثير برامج الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة2001 .2014 على معدلات النمو الاقتصادي؟**

1. **فرضيات البحث:** للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة اعتمدنا في تحليلنا لهذا البحث على الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر معدلات النمو الاقتصادي مؤشرا عاما يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- ✓ يتجلى نجاح الإنفاق العام بإعتباره أداة هامة من أدوات السياسة المالية من خلال تحسين معدلات النمو الاقتصادي الفعلية.

2. **أسباب اختيار الموضوع:** لقد جاءت هذه الدراسة لسببين هما:

- ✓ تحول السياسة الاقتصادية للجزائر وذلك بعد إنتهائها من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي.
- ✓ تحول الدولة الجزائرية إلى برامج التوسع في الإنفاق العام لدعم النمو الاقتصادي بعد معاناتها خلال التسعينيات من أزمة خانقة على الصعدين السياسي والإجتماعي.

3. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة إبراز مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ محاولة إبراز أثر البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 . 2014 في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4. منهج الدراسة: استنادا إلى الموضوع المدروس ومن اجل الإجابة على التساؤل المطروح اخترنا المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري للدراسة، كما إستخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير وتحليل النتائج التي نصل إليها من خلال إستعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

5. تقسيمات البحث: قسمنا بحثنا هذا إلى أربعة محاور، الأول تناولنا فيه الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال إبراز التطور التاريخي للإنفاق العام وكذا طرق قياس النمو الاقتصادي، والثاني تناولنا فيه برامج الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 2001 . 2014 مع إبراز أهداف ومضمون كل برنامج من البرامج الثلاثة، الثالث تناولنا فيه أثار كل برنامج من البر امج الثالثة على معدلات النمو الاقتصادي، الرابع حاولنا فيه تقديم تقييم برامج الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي الأخير قدم الباحث خاتمة وهي عبارة عن خلاصة عامة حول الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات الممكنة.

أولا: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

1. الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية:

يعتبر الإنفاق العام إحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة التي تمكنها من التدخل وبشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والإجتماعية، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق العام أبرز مدى أهميته سواء من الجانب الإجتماعي أو الاقتصادي لإرتباطه بتطور دور الدولة في الاقتصاد، وبذلك يعد ضرورة لضمان توازن أداء الاقتصاد وتجنب الأزمات.

1.1. تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

يعتبر الإنفاق العام إنعكاسا للدور الذي تلعبه الدولة في المجتمع، لأنه يعبر عن واجباتها وأولويتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، ولهذا يرتبط نوع وحجم وصور الإنفاق العام بتطور الدولة والأساس الفكري الذي يقوم عليه نظامها الاقتصادي والإجتماعي.

فنجد أن الفكر التقليدي بقيادة آدم سميث (1723 . 1790) يؤمن بأن الحرية الاقتصادية كفيلة بأن تعمل وبصورة تلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الإختلالات التي تقع في النشاط الاقتصادي، وبناء على ذلك فإن الإنفاق العام في ظل هذا الفكر أقتصر دورها في تمويل الوظائف التقليدية للدو لة من حفظ الأمن والنظام العام والدفاع.

بينما نادى الفكر الكينزي بقيادة جون مينارد كينز (1883 . 1946) بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام لمعالجة الخلل الاقتصادي الذي ظهر إثر أزمة الكساد العالمي الكبير 29 . 33 الذي أثبت الواقع العملي عدم صحة الفرضيات التي قام عليها الفكر التقليدي خاصة عدم مقدرته التلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق اليد الخفية التي جاء بها آدم سميت(**1**).

ونتيجة لذلك ظهرت أنواع جديدة من الإنفاق العام لم تكن معروفة من قبل مثل : نفقات الحد من البطالة، ونفقات دعم الإنتاج، ونفقات إعادة توزيع الدخل الوطني، ونفقات إعادة التوازن الاقتصادي، ونفقات تمويل التنمية الاقتصادية، ونفقات التعمير وبهذا أصبح الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية.

2.1. الإطار النظري للإنفلق العام:

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للإنفاق العام بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميته وتأثيره على النشاط الاقتصادي، حيث يعرف على أنه :"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" يتضح من التعريف أن عملية تنفيذ وتسيير وإقرار الإنفاق العام تحكمه العديد من الضوابط والقواعد التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليه بشكل يدعم مشروعيته اقتصاديا واجتماعيا، وتتمثل هذه الضوابط في(**2**):

✓ **ضابط المنفعة** : ويقصد بهذا الضابط تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للإنفاق العام مشروعيته والقبول، إلا أن فكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في قياسها على وجه الدقة خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الآثار المتعددة للإنفاق العام إفتصادية وغير إقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، ومباشرة وغير مباشرة.

✓ **ضابط العقلانية والرشادة الإقتصادية** : يشير هذا الضابط إلى ضرورة حسن تسيير وتنفيذ الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إهدار لها.

لذلك ينبغي أن يكون القائم على الإنفاق العام أحد الأشخاص المعنوية العامة مثل الدولة أو من ينوب عنها، وهذا خلافا للنفقات التي يقوم بها الأفراد حتى ولو كان الهدف منها تحقيق النفع العام .

✓ **ضابط المرونة:** يشير هذا الضابط إلى استجابة الإنفاق العام لجميع التغيرات التي تحدث في النشاط الإقتصادي سواء من ناحية حجمه أو من ناحية أنواعه بما يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه إقتصاديا وإجتماعيا.

بالإضافة إلى هذا الضابط نجد الدولة تستخدم النقود كوسيلة للإنفاق العام حتى تمكنها من الرقابة على الإنفاق ويجنبها ما يترتب على الإنفاق العيني من مشاكل عديدة تنظيمية أو إدارية، علاوة على عدم دقته نظرا لإخلال الإنفاق العيني بمبدأ المساواة بين الأفراد في الإستفادة من نفقات الدولة.

2. مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه:

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقها على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

1.2. مفهوم النمو الاقتصادي : يقصد بالنمو الاقتصادي التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، كما نعني به أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويمكن كتابته بالعلاقة الرياضية التالية (3): **متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان**

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير للقوة الشرائية للنقود خلال فترة زمنية معينة، وتكتب بالعلاقة التالية(4):

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

2.2. قياس النمو الاقتصادي : يقاس النمو الاقتصادي في أي إقتصاد على أساس الناتج الوطني الحقيقي وليس الإسمي، ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي:

✓ **المعدلات النقدية للنمو:** وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة. ويضم هذا النوع من المقاييس كل من معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية(5).

ورغم العديد من التحفظات على هذا القياس التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة إذا ما تجنبنا التحفظات السابقة.

✓ **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي** : نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تقيس معدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني لقياس نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية ...الخ.

✓ **مقارنة القوة الشرائية** : يعتمد هذا المقياس على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية م قارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

ثانيا: برامج الإنقاق العام في الجزائر 2001 . 2014:

تميزت الفترة الممتدة بين 1995 . 2000 بتحقيق معدلات نمو متواضعة قدرت بحوالي 3,2%، وهي معدلات غير كافية لخلق حركية في النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى بـلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28,6% وهو معدل مرتفع يعكس الوضع الاقتصادي والإجتماعي المتردي.

لكن مع مطلع سنة 2000 عرفت الجزائر إنفراج مالي نتيجة إرتفاع سعر النفط إلى مستوى 28,5 دولار أي إرتفع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى بالجزائر إ لى إنتهاج سياسة إقتصادية جديدة ترتكز على التوسع في الإنفاق العام بإقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 . 2009، والبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010 . 2014.

1. برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004:

يعتبر برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي برنامجا ضخما جاء في إطار السياسة المالية التي بدأت الدولة الجزائرية إنتهاجها منذ أفريل سنة 2001 في شكل التوسع في الإنفاق العام نتيجة تحسن وضعيتها المالية قصد إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد كان يهدف هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية(**6**):

✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، وذلك بتحقيق معدل نمو إقتصادي يساوي 5%.

✓ تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ الحد من البطالة بخلق مناصب شغل جديدة، حيث قدرت المشاريع المدرجة في إطار هذا المخطط حوالي 15974 مشروعا، يتوقع خلق مناصب شغل جديدة تقدر ب:6990550 منها 412700 منصب شغل دائم و286850 منصب شغل مؤقت.

لذا خصصت الدولة الجزائرية لهذا المخطط مبالغ مالية قدرت بحوالي 525 مليار دينار (أي ما يقارب 7 مليار دولار) موزعة على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 01: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 .2004 الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: بوفليح نبيل:آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية،مذكرة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2005،ص: 107

نلاحظ من الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصاد ي بنسبة 40,1 % وهذا راجع لرغبة الدولة في تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع بسبب الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، ثم يليها قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8 % وهذا لتحسين الإطار المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بإنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية المحلية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة ا لعمومية، ثم يليهما قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4 % وهذا لرغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزاعية مع المحافظة على العمالة في هذا القطاع للحد من ظاهرة النزوح الريفي.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 . 2009:

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لمواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ويعتبر هذا البرنامج برنامجا طموحا بالنظر إلى قيمته الإجمالية التي قدرت بحوالي 4202,7 مليار دج (أي ما يقارب 65 مليار دولار)، ك ما أضيف له برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وهذا من أجل تحقيق الأهداف التالية(7):

- ✓ ضرورة تحديث وتوسيع الخدمات العامة بهدف تحسين الجانب المعيشي والاقتصادي.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وذلك بتحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني .
- ✓ تطوير البنية التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

لذا نجد المخصصات المالية لهذا البرنامج تركزت على خمسة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم:02: : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009. الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 -www .premier .
(ministre.gov.dz /arab/media/pdf/textereference/texteessentiels/progbilan/progeroissance.pdf) اطلع عليه يوم: 09/ 02/ 2010

نلاحظ من الجدول أن قطاع تحسين ظروف معيشة السكان نال القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بنسبة 45,5 % لتطوير أداء عنصر العمل ومن تم تنشيط حركية النشاط الاقتصادي، وذلك بتوفير 1010000 سكن، 231000 مقدا بيداغوجي و 26 مطعما جامعيا، ثم يليه قطاع تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40,5 % لدوره الهام في دعم الإستثمارات، وذلك بإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية، وإنجاز 8 سدود، وإعادة إنجاز 31 محطة لتصفية المياه الصالحة للشرب.

3. البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010 . 2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتها، وتواصلت ببرنامج 2005 . 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت التكلفة الإجمالية لعمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 8075 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي لم تنجز خلال الفترة السابقة.

لذا إستلزم البرنامج الجديد الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 . 2014 من النفقات 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) من أجل تحقيق الأهداف التالية (**8**):

- ✓ إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة خصوصا في قطاع تحسين التنمية البشرية والمحلية.
- ✓ تطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- ✓ إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل جديد وهذا بإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، وبإنشاء مؤسسات مصغرة.

كما تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على خمسة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم:03 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014. الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
الأشغال الأساسية والهياكل القاعدية	9700	45.7
تطوير التنمية البشرية	10000	47.1
تطوير التنمية المحلية	895	4.2
تطوير الخدمة العمومية	379	1.8
الفلاحة والصيد البحري	240	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، ص: 03

نلاحظ من الجدول أن قطاع تطوير التنمية البشرية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية بنسبة 47,1 % لرغبة الدولة الجادة في تحسين التعليم في مختلف أطواره (الإبتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية ، ثم يليه قطاع الأشغال الأساسية والهياكل القاعدية بنسبة 45.7% لإستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال الطرقات والسكك الحديدية لفك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية، كما خصصت الدولة نسبة 4.2% لقطاع التنمية المحلية لتطوير خدمات الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

ثالثا: أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي 2001 . 2014:

يؤدي الزيادة في الإنفاق العام حسب قانون الألماني أدولف **فاجنر Wagner** إلى زيادة مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل، وعلى هذا الأساس نحاول إبراز أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 2001 . .2014

1. أثر برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004:

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001 . 2004 إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ونحاول إبراز ما مدى تأثير هذا البرنامج في تحقيق هذا النمو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 04: تطور معدلات النمو الاقتصادي 2001.2004 الوحدة:%

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,0	5,2	5,9	6,2
معدل النمو في قطاع المحروقات	.1,6	3,7	8,8	3,3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2,6	4,7	6,9	5,2

source: banque d'Algèrie ; rapport annuel de la banque d'Algèrie ; 2005 ;p : 176

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا إذ وصلت إلى 6,9% سنة 2003، في حين شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا متواضعا، إذ يمكن إبراز ما مدى تأثير كل قطاع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم:05: معدلات النمو القطاعية ومعدلات البطالة 20042001 الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي	13,2	1,3.	19,7	3,1
قطاع التنمية المحلية والبشرية	2,0	1,7	5,0	2,3
قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	2,8	8,2	5,5	8,0
دعم الإصلاحات	2,9	4,1	4,3	5,8
معدل البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7

source: banque d'Algérie ;OP-cit;p : 178

نلاحظ من الجدول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل مباشر في توليد دخول إلى الاقتصاد الوطني التي سمحت في تحقيق معدلات نمو معتبرة ماعدا في سنة 2003 لتأثره بزلزال 21 ماي 2003، كما عمل هذا القطاع من تقليص معدلات البطالة بمعدل سنوي 5,45% فزادت حجم العمالة فيه ب : 21,6% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001، بينما حقق قطاع الفلاحة والصيد البحري معدلات نمو متذبذبة بسبب سوء الأحوال المناخية، رغم ذلك ساهم في تقليص معدلات البطالة بمعدل سنوي 8% فزادت حجم العمالة فيه ب : 289000 عاملا سنة 2004 مقارنة بسنة 2001.

1. أثر البرنامج التكملي لدعم النمو الاقتصادي 2005 . 2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 .2009 لمواصلة الإنجازات التي حققها برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق، ونحاول إبراز ما مدى تأثير هذا البرنامج في تحقيق هذا النمو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 06: تطور معدلات النمو الاقتصادي 2005 . 2009 الوحدة: %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	10,5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	2,5.	0,9.	2,3.	1,9.
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	2,0	3,0	2,4	2,1

;p : 1902010source: banque d'Algérie ; rapport annuel de la banque d'Algérie ;

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت إنخفاض ات متتالية وهذا راجع إلى التراجع الحاد لمعدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات لإنخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأبك من جهة، ونتيجة إنخفاض الطلب على البترول مع بداية الأزمة المالية في أواخر سنة 2007 من جهة أخرى، في حين شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا بسبب الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبالتالي إبراز ما مدى تأثير كل قطاع في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم:07: معدلات النمو القطاعية ومعدلات البطالة الوحدة: %

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1,9	4,9	5,0	.5,3	5,4.
الصناعة	.4,5	.2,2	.3,9	1,9	3,5
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	7,1	11,6	9,8	9,8	9,8
خدمات الإدارات العامة	6.0	6,5	6,8	7,8	8,0
معدل البطالة	15,3	12,3	11,8	11,3	11,1

source: banque d'Algèrie ; OP_cit ;p : 190

نلاحظ من الجدول أن البرنامج التكميلي لدعم الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل أساسي مما تسبب في نمو حجم العمالة في هذا القطاع والتي قدرت ب 8,4 % كمتوسط معدل نمو للفترة 2005 . 2009 وذلك راجع إلى الحركية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي في هذا القطاع سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية أو برنامج المليون سكن، ثم يليه قطاع الخدمات الذي حقق معدل نمو للعمالة خلال نفس الفترة ب 5,4 % نتيجة تطوير الخدمة العمومية وتهيئة المناخ لتطوير قطاعي النقل والإتصالات، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات نمو متذبذبة بسبب تضرره بالظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة بسبب ضعف أدائه.

2. أثر البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010 . 2014:

بعد أكثر من ثلاث سنوات من إعتماد البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية لاتزال الدولة الجزائرية تسير تبعات برنامج دعم النمو الاقتصادي السابق الذي عرف تأخر في الإنجاز كافة المشاريع المقررة لاسيما الهيكلية "ميترو الجزائر، تراموي، طريق سيار شرق غرب، سدود "، مما أدى إلى نقل جزء منها وإستكم الها في برنامج جديد لسنوات 2010 . 2014 وهو ما أثر سلبا على تجسيد المشاريع الجديدة التي إنطلقت بصفة محتشمة.

وعليه عرفت معظم المشاريع عمليات إعادة تقييم بلغت بحوالي 50 مليار دولار، إذ نجد في مقدمتها مشاريع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع الموارد الما ئية التي عرفت إعادة تقييم بنسب تتراوح بين 51% و 60% لتطرح إشكالا حول مدى عجز الأجهزة الحكومية والهيئات في تقدير المشاريع وضبطها

ومتابعة إنجازها، ورغم إعلان الدولة في إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية ودعم المحافظة الوطنية للتخطيط، إلا أن مشكل تأخر المشاريع بما فيها تلك التي تصنف ضمن خانة الإستراتيجية لاتزال قائمة .

رابعا: تقييم برنامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001 . 2009:

لقد ساهم برنامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 . 2009 في دعم النمو وإعادة بعث النشاط الاقتصادي خاصة بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينيات، إلا أن هذه البرامج لم تخلو من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المنتظر تحققه بالنظر إلى قيمتها المالية، ويمكن التطرق إلى هذه الإيجابيات والسلبيات كما يلي:

1. **إيجابيات:** ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 . 2009 في تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي خارج قطاع المحروقات ب 6% ويمكن إبراز أهم إيجابيات برنامج الإنفاق العام في الجزائر على النحو التالي:

✓ لقد ساهم برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 5,5% خارج قطاع المحروقات و4,8% كمتوسط نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3,2% خلال الفترة الممتدة 1995 . 2000، وهو ما يبرز حجم الإزدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقته .

✓ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات ب 6,6% أي بنسبة أكبر مما حققت خلال الفترة السابقة 2001 . 2004، وهذا ما يؤكده برنامج الإنفاق العام على إستمرارية تحسن النشاط الاقتصادي.

2. **سلبيات:** لقد شهدت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2009 بعض النقائص نذكر منها:

✓ لم يكن تقييم المشاريع قائما على مبدأ تحليل التكاليف، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى تخصيص أموال كبيرة في البرنامج الخماسي للتنمية 2010 .2014 لإعادة تقييم المشاريع السابقة، فنتج عنها إرتفاع التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص له في برنامج دعم النمو الاقتصادي، فأدى إلى تبذير الموارد بشكل أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

✓ يرجع ضعف تأثير برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة بالدرجة الأولى إلى ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للإستجابة المتزايدة والسريعة للطلب الكلي المتولد عن البرنامجيين، والتي تم تلبيتها عن طريق الواردات التي إرتفعت بحوالي 300% من جهة وضياع آلاف فرص عمل من جهة أخرى.

✓ إن من أسباب تباطؤ إنجاز المشاريع وعدم فعاليتها بالشكل المنتظر منها هو عدم إرفاق الدولة الجزائرية برامج الإنفاق العام ببرامج وإصلاحات مماثلة في القطاع الضريبي والبنكي والقانوني لضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي.

الخاتمة:

فبعد عرضنا لبرام ج الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي 2001-2014 والتي سعت الدولة الجزائرية من خلالها إحداث إنعاش في النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية والحد من معدلات البطالة فقد **توصلنا** إلى النتائج التالية:

✓ لا يوجد حدود في يومنا هذا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، إنما يتوقف على مدى جدوى هذا التدخل في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذا التدخل.

✓ ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر إلى إعادة الإنتعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولكن بالنظر إلى حجم المبال غ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وعلى حجم البطالة في الجزائر.

✓ يرجع سبب تحقيق معدلات نمو متواضعة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، لأن هدف التوسع في الإنفاق العام زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاج ي جديد.

✓ كما حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم الإقتراحات التالية:

✓ يتم ترشيد الإنفاق العام بتحليل تكاليف مشاريعها حتى لا تعود في كل مرة إلى إعادة تقييمها والرفع من تكاليفها بما تؤدي إلى تبذير مواردها المالية بشكل يؤثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

✓ تسريع من وتيرة الإصلاحات خاصة في القطاع الضريبي والبنكي وقوانين الإستثمار لدعم برامج النمو الاقتصادي قصد تكييفها مع التطورات الاقتصادية الدولية.

✓ ضرورة قيام الدولة الجزائرية على تطوير جهازها الإنتاجي خارج قطاع المحروقات بوضع سياسات اق تصادية موجهة لجانب العرض بشكل تسمح بخلق جهاز انتاجي مرن وكفء بما يؤدي إلى الحد من معدلات البطالة و تحسين معدلات النمو الإقتصادي.

الهوامش:

1. حمدي عبدالعظيم: السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:202

2. François escalle: maitriser les finances publiques: pourquoi; comment? edition économica; 2005 ; p : 205

3. Robert barro; Xavier sala, I. Martin: la croissance économique;édition internationale ;France; 1996, P : 10

4. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية : إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، 2003، ص: 11

5.محمد مدحت مصطفى وسهير عبدالظاهر أحمد : النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،مكتبة وطباعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 118

6. banque d'Algèrie ; rapport annuel de la banque d'Algèrie ; 2005 ; p : 176 (www.banqueofalgeria.dz/rapport. htm) consulter le: 01/02/2010

7. banque d'Algèrie ; rapport annuel de la banque d'Algèrie ; 2010 ; p : 190 (www.banqueofalgeria.dz/rapport. htm) consulter le: 04/02/2010

8. بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، ص: 03

اطلع عليه يوم : - www.mae.dz/photos/gov/ProAr.pdf/Adobe Acroba 2013/01/09